ثالثا- التطور التاريخي للمواطنة

بالنسبة للأصل التاريخي لكلمة المواطنة فهي قديمة قدم تاريخ سعي الأنسان للحصول على حقوقه ومطالبته بالانصاف من الظلام والمتسلطين وفي هذا الصدد يرجعها البعض من الباحثين الى الحضارة اليونانية ومنهم من اضاف ايضا الحضارة الرومانية حيث كانت تأتي بلفظة (civits) او بلفظة (civil) للدلالة على وضعية قانونية للفرد في اثينا مثلا او في روما ايام الأمبر اطورية الرومانية .

ان اول التجارب في اقرار حقوق المواطنة عبر التاريخ كان لدى الأغريق حيث شكلت الممارسة الديمقراطية لاثينا انموذجا لها ، الا انها كانت تتسم باللامساواة ، فبالرغم من كونها كانت تشير الى حق الفرد في المشاركة السياسية في مجتمع المدينة الا انها اقتصرت على الرجال الاحرار القادرين على تحمل الاعباء دون غيرهم ، كما واستبعدت النساء والاطفال والشيوخ منها ايضا . وفي روما ايضا كانت المواطنة في البداية حكراً على الرومان دون غيرهم ، حيث كانوا يتمتعون بامتيازات قانونية وسياسية . وفي مرحلة لاحقة تغيرت واصبحت تمنح لجميع الرعايا الساكنين على ارض الأمبراطورية الرومانية .

مالبث ان تراجعت المواطنة بعد اندثار التجارب الديمقراطية في اثينا وروما واستمرت بالتراجع طوال العصور الوسطى .

من الباحثين من يرفض حصر استعمال كلمة المواطنة بالحضارتين اليونانية والرومانية بل يعود بها بالاضافة الى ذلك الى حضارات مابين النهرين ، وحضارة بلاد فارس ، والفينقيين ، والكنعانيين وكذلك الحضارات العربية والاسلامية .

من الباحثين من اشار ان مفهوم المواطنة له جذوره في الفكر الاسلامي السياسي، (فحلف الفضول) الذي عقد قبل الدعوة الاسلامية بين اهل مكة ربما يكون اول جذر



فكري ونظري لمفهوم المواطنة واول تجربة ديمقراطية لحماية الافراد ونصرة المظلومين ايا كان انتمائهم. وهذا يجسد مضامين المواطنة او ما يقترب منها عبر آلية الانتماء الى الوطن بغض النظر عن الاختلافات في الولاءات الفكرية، والامر نفسه تكرر في (صلح الحديبة) في هذا الصلح تم الاتفاق فيه بين المسلمين بقيادة النبي محمد عليه الصلاة والسلام وغيرهم من سكان مكة على جملة من النقاط، اعتبرها البعض اتفاقا ذا صبغة دنيوية وليست دينية، الهدف منه تحويل الجماعات المختلفة في الدين الى امة واحدة خصوصا وان رسول الله قد وقع بصفته الدنيوية (محمد بن عبد الله) وليس محمد رسول الله. وهنا تحولت الجماعات المختلفة بموجبه الى امة سياسية واحدة لها نفس الحقوق والواجبات واسست قواعد الشراكة في الوطن على اساس احترام التعدد والتنوع الديني.

يرى البعض ان المواطنة مفهوم نشأ وتطور بموازاة مفاهيم اخرى مثل (الأمة ، القومية ، الدولة ، الهوية الوطنية ... وغيرها) وسبب ذلك ان هذا المفهوم تطور تأريخيا ،فعصر النهضة وما صاحبه من اصلاح ديني ، وظهور الدولة القومية الحديثة عقب الثورة الصناعية ، والمشاركة السياسية وتداول السلطة سياسيا ، وثبات دولة المؤسسات قد ساعد في ظهور المفهوم الحديث للمواطنة وهذا المفهوم كان يعبر عن التطلعات السياسية لهذه الأنظمة ولما كانت هذه الأنظمة قد ركزت على (العلمانية) و (الفردية) فإن مفهوم المواطنة طبع بذات الطابع ايضاً ف(جان جاك روسو) مثلاً عرف المواطنة ظمن نظريته في العقد الأجتماعي مشيراً الى ان (المواطنة هي تخلي الفرد عن بعض حرياته لصالح الجميع (اي المجتمع)، وكسب مايوازي كل شيء يفقده ، وزيادة في القوة لحفظ مالديه)).

وقد تطور مفهوم المواطنة فيما بعد ليشير الى ((تلك العلاقة بين الفرد والدولة كما يحدها قانون تلك الدولة ، وبما تتضمنه ايضا من واجبات وحقوق تلك الدولة)).



لكن بالرغم من ذلك ظل بعض الباحثين وفياً للجوانب العاطفية والانفعالية التي تربط الفرد بالأرض ، اذ يشير احد المختصين الى ان الوطنية هي الأنتماء الوجداني للوطن ، والمواطنة هي التجسيد العملي للوطنية، وتعكس التزام الفرد بالمبادئ والقيم والقانون في الوطن / المجتمع .

لكن التطور الاجتماعي والثقافي الذي رافق المجتمعات في زمن العولمة ، جعل من ضرورة تطوير مفهوم المواطنة امراً لامناص منه إذ دعا عدد من الباحثين الى ان يتضمن مفهوم المواطنة جوانب ليبرالية جديدة . ويشير (ديريك هيتر) الى ان المواطنة في مغزاها الأساسي حقوق وواجبات ، لكنها تنطوي عللى العيش ضمن دولة / وطن ، والالتزام بأقصى الحالات الممكنة من التماثل مع الثقافة العامة والتواصل بلغة ذلك البلد، ويكون المواطن متسامحا مع الآخر المختلف .

و هذه النظرة للمواطنة تعد بالفعل نظرة ليبرالية تستبطن في داخلها تنظيم العلاقة أفقياً مع المواطن الآخر ، فضلاً عن العلاقة العمودية التي تربط المواطن بالدولة .

وبعيدا عن الأصل التاريخي للمواطنة من الباحثين من يرى ان المواطنة من نتاج التحولات المجتمعية السياسية المقترنه بولاة الدولة وان صيغتها الحديثة قد خرجت من نطاقها التقليدي الى حق ثابت في الحياة السياسية والاجتماعية بين الدولة ورعاياها ، فالمواطنة هي حصيلة ترسخ مفهوم الدولة الحديثة وما تقوم عليه من سيادة لحكم القانون والمشاركة السياسية الكاملة في ظل دولة المؤسسات .

